



## دور المؤسسات الرقابية الأردنية في الحد من مشكلة الفساد الإداري ” دراسة تطبيقية على المؤسسات المعنية“

إعداد

أ/ صفوان عبد المجيد الدلاهمة

طالب دكتوراه في قسم علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة / جامعة مؤتة،  
الكرك، الأردن.

د/ رامي العساسة

أستاذ علم الاجتماع المساعد – كلية العلوم الاجتماعية / جامعة مؤتة،  
الكرك، الأردن.

## دور المؤسسات الرقابية الأردنية في الحد من مشكلة الفساد الإداري " دراسة تطبيقية على المؤسسات المعنية"

صفوان عبد المجيد الدلاهمة<sup>1</sup>، رامي العساففة.

قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

<sup>1</sup>الاييميل: sfwan1999@yahoo.com

### الملخص:

الهدف الرئيس للبحث هو دراسة تحليلية لدور المؤسسات الرقابية الأردنية المتمثلة في "هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ديوان المحاسبة الأردني، الدوائر الرقابية الداخلية" في الحد من الفساد الإداري في المجتمع الأردني؛ وذلك من خلال تحديد دورها في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية والسلوكية والمالية والجنائية الناتجة عن الفساد الإداري وذلك من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الرقابية الأردنية. استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها منهج المسح الاجتماعي الذي يستهدف الحصول على معلومات كاملة ودقيقة عن وصف دور المؤسسات الرقابية الأردنية في الحد من مشكلة الفساد الإداري في مؤسسات الدولة، واستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات، وتم الاعتماد على أسلوب التطبيق الإلكتروني لأداة الدراسة للحصول على البيانات من عينة الدراسة التي تكونت من (351) موظف وموظفة من العاملين في هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وديوان المحاسبة الأردني، والدوائر الرقابية الداخلية، والذين يشكلون ما نسبته (26.53%) من مجتمع الدراسة، واستخدمت الدراسة أساليب التحليل الوصفي في تحليل البيانات. أظهرت نتائج الدراسة أن دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية الناتجة عن الفساد الإداري جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي (3.701)، وأن دورها جاء مرتفعاً في الحد من جرائم الاختلاس والتزوير والرشوة. بينما جاء دورها في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية والسلوكية والمالية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام متوسطاً بمتوسط حسابي (3.453) و (3.393) و (3.616) على الترتيب، وأوصت الدراسة بناء على نتائجها بمجموعة من التوصيات، ومنها: تركيز سياسات المؤسسات الرقابية في الحد من الفساد في الأردن على اتباع الاستراتيجيات الحديثة التي اثبتت فاعليتها في دول العالم المختلفة في الحد من جرائم الفساد الإداري في المؤسسات العامة.

**كلمات مفتاحية:** الفساد الإداري، المؤسسات الرقابية، الانحرافات الجنائية، الانحرافات التنظيمية، الانحرافات المالية.



---

## The Role of Jordanian Supervisory Institutions in Reducing the Problem of Administrative Corruption "An Empirical Study on Concerned Institutions"

Safwan Abdul-Majeed Al-Dalahma 1- Rami Al-Asasfa.

Department of Sociology, Criminology Department, University of Mu'tah, Karak, Jordan.

1 Email: sfwan1999@yahoo.com

### ABSTRACT

The study mainly aimed to identify the role of the Jordanian regulatory institutions represented in the "Integrity and Anti-Corruption Commission, the Jordanian Audit Bureau, and the Internal Audit Departments" in reducing administrative corruption in the Jordanian society via defining their role in limiting the manifestations of organizational, behavioral, financial and criminal deviations resulting from administrative corruption from the viewpoint of workers in Jordanian regulatory institutions. The sample of study consisted of (351) male and female employees in the Personnel Authority of the Integrity and Dance Commission, the Jordanian Audit Bureau, and the internal auditing staff, sending 26.53% of the data population, and the study used descriptive analysis. The results of the study showed that the role of supervisory institutions in reducing the manifestations of criminal deviations resulting from administrative corruption was high with a mean of (3.701), and that their role was high in reducing the crimes of embezzlement, forgery and bribery. While its role in reducing the manifestations of organizational, behavioral and financial deviations resulting from administrative corruption in the public sector was average with a mean of (3,453), (3,393) and (3,616) respectively. Based on the findings, the study recommended a set of recommendations, including focusing on regulatory institutions 'policies in reducing corruption in Jordan on following modern strategies that have proven effective in different countries of the world in reducing administrative corruption crimes in public institutions.

*Keywords:* Administrative Corruption, Regulatory Institutions, Criminal Deviations, Organizational Deviations, Financial Deviations.

## مقدمة:

تُعد مشكلة الفساد الإداري إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الأنظمة الدولية والتي تحد من نموها وتطورها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً؛ فهي لا تقف عند ذلك الحد الذي يسهم في ضياع مقدرات وثروات الدول فحسب، وإنما تفتك أيضاً بالقيم والأخلاق المجتمعية الحميدة، وهذا ما جعل الأنظمة الدولية تكرس جهودها في القضاء على هذه المشكلة من خلال الأجهزة الرقابية التي تعهد لها بإجراء الرقابة الذاتية، أو من خلال منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، التي تحارب هذه الآفة من خلال العمل على تجذير العادات والسلوكيات الحميدة بين أفراد المجتمع وجعل السلوك الفاسد المنحرف سلوكاً منبوذاً.

وقد أشارت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها للعام 2018 إلى أن الفساد في الدول يشكل مساساً لحقوق الأفراد الأساسية ولحرياتهم ويؤثر على الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة وهذا أيضاً ما حدى بالجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ قرارها رقم 4/58 المؤرخ بتاريخ 31 تشرين الأول 2003 الذي عبرت في مطلعته عن مدى خطورة هذه المشكلة ووجوب تضافر جهود الشركاء في مكافحة هذه الجريمة بالإضافة لتناولها في مضامين قرارها الى حالة التجريم وإنفاذ القانون وضرورة التعاون الدولي واسترداد الموجودات والى الإجراءات والتدابير الوقائية، أما على الصعيد العربي فقد أشارت تقارير منظمة الشفافية العالمية في العام 2017 إلى أن حجم الفساد في الدول العربية يناهز الثلاثمائة مليار دولار أي ما نسبته 30% من الحجم الإجمالي لمبالغ الفساد في العالم التي ناهزت الألف مليار وتقتصر هذه الأرقام والنسب على المرصود فقط من العمليات المالية الفاسدة في الوطن العربي وبالممارسات المرتبطة بصورة مباشرة بتعريف التقارير لمفهوم الفساد المختزل في سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية (منظمة الشفافية الدولية، 2018). أما على الصعيد المحلي في الأردن فإشارت مؤشرات منظمة الشفافية العالمية الصادرة بالعام 2018 عن تراجع الأردن لدرجة واحدة لتصبح بالمرتبة 49 من بين 180 دولة، بعدما حافظ على المركز 48 للسنوات الثلاثة الماضية في الفترة (2015 - 2017). (المصراطي، 2011).

ومن الجدير بالذكر بأن الحكومة الأردنية أولت هذه المشكلة الأهمية اللازمة لخطورتها، وأنشأت العديد من أجهزة الرقابة الخاصة للرقابة على أداء المؤسسات الحكومية بكافة أشكالها ومنحتها المظلة التشريعية اللازمة لممارسة مهامها دون أن يكون لأي جهة السلطة في التدخل في شؤونها، ومن هذه الأجهزة الرقابية ديوان المحاسبة، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وأجهزة الرقابة الداخلية؛ وتقوم هذه المؤسسات بإعداد تقاريرها بشكل سنوي بالتجاوزات في المؤسسات العامة، وبالتوصيات

الهادفة لتطوير أعمالها وتحسين أداؤها، وقد أعهد لديوان المحاسبة مهمة مراقبة واردات الدولة ونفقاتها وحساب الأمانات والسلفات والقروض والتسويات والمستودعات وفق أصول قانونية جرى إقرارها لهذه الغاية، بالإضافة لمهمة تقديم المشورة في المجالات المحاسبية والرقابة على الأموال العامة للتأكد من سلامة إنفاقها بصورة قانونية فاعلة، والتأكد من سلامة تطبيق التشريعات القانونية، والتثبت من أن القرارات والإجراءات الإدارية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تتم وفق التشريعات النافذة، كما أنها تقوم بتفعيل منظومة القيم والقواعد السلوكية في الإدارة العامة، والتأكد من التزام الإدارة العامة بمبادئ الحوكمة الرشيدة ومعايير المساواة والجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص، والتأكد من التزام السلطة التنفيذية بالشفافية عند وضع السياسات واتخاذ القرارات، وضمان حق المواطن في الاطلاع على المعلومات وفق التشريعات، والتأكد من وجود إطار قانوني ينظم مساءلة المسؤولين ومتخذي القرار في الإدارة العامة، ومحاسبتهم، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك ومباشرة التحقيقات والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك (جبار، 2019).

ونظراً لتنوع الأساليب التي تتخذها المؤسسات الرقابية الرسمية المستقلة والداخلية في الأردن للحد من الفساد، فقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن دور هذه المؤسسات في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر العاملين في هذه المؤسسات.

### مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعتبر مشكلة الفساد الإداري من المشكلات المجتمعية القديمة المتجذرة التي لم تسلم منها أي دولة في العالم، إلا أن معيار تفاقم هذه المشكلة وخطورتها في المجتمعات يتفاوت من دولة لأخرى، على أن الدول النامية هي الأكثر تأثراً. (منظمة الشفافية الدولية، 2018).

والأردن شأنه شأن غيره من البلدان التي لم تسلم منها، على الرغم من أن المؤسسات الرقابية تسعى جاهدة لضبط التجاوزات الإدارية والمالية والحد من انتشار مشكلة الفساد في الدولة، وقد كشف التقرير السنوي لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2018 عن تعامل مديريات الوقاية والتحقيق والعمليات والمظالم مع 1593 ملف فساد، تم حفظ 685 منها، وما زال ينظر في 615 ملفاً، فيما تم إنجاز 293 ملف وتلقي مديرية الشكاوي 2797 شكوى جرى إنجاز 1325 منها كما تضمن تقرير ديوان المحاسبة لعام 2018 ضبط 3531 مخالفة للقوانين والتشريعات (ديوان المحاسبة لعام، 2018). وتعد المؤسسات الرقابية الأردنية الجهة الأولى المسؤولة عن تنفيذ سياسات الدولة في مكافحة الفساد الإداري، وتقديم مختلف الخدمات والبرامج

والآليات التي من شأنها الحد والوقاية من انتشار الفساد من خلال تطبيق أسس الرقابة على مظاهر الانحرافات المالية والتنظيمية والسلوكية في مؤسسات القطاع العام. وبناءً على ذلك فإن هذا المؤسسات يجب أن تتمتع بالصلاحيات الكافية لأداء عملها على أتم وجهه، (ديوان المحاسبة 2018)

وتأتي هذه الدراسة للبحث بشكل رئيس في دور المؤسسات الرقابية في الحد من الفساد الإداري في مؤسسات القطاع العام في المجتمع الأردني. وتتلخص مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما دور المؤسسات الرقابية في الحد من مشكلة الفساد الإداري في المجتمع الأردني؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الرقابية في المجتمع الأردني؟

2) ما دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات المالية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الرقابية في المجتمع الأردني؟

3) ما دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الرقابية في المجتمع الأردني؟

**أهمية الدراسة:**

**أ- الأهمية النظرية:**

- 1- أهمية هذه الدراسة في ندرتها في حدود اطلاع الباحث مما سيسهم في إثراء المكتبة العلمية وفتح المجال أمام الباحثين في تناول مواضيعها.
- 2- تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تناولت الانحرافات الناتجة عن مشكلة الفساد الإداري.
- 3- تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تناولت دور المؤسسات الرقابية الأردني في الحد من مشكلة الفساد الإداري.
- 4- أهمية هذه الدراسة في أنها تناولت أحد المواضيع المهمة التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.



## ب- الأهمية التطبيقية:

- 1- ان وجود هذه الدراسة في أيدي أصحاب القرار سيجعلها أداة إستدلال عند صناعة القرار للحد من الفساد الإداري والتخفيف من آثاره.
- 2- توجيه الجهود الحكومية نحو تعزيز نقاط القوة التي تحول دون توسع انتشار هذه الآفة ومعالجة مواطن الضعف والقصور.
- 3- بيان الأسباب المؤثرة في تنامي الفساد واسباب الوقاية منه.
- 4- التعريف ببعض صور الفساد وبآثاره.

## أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيس إلى معرفة دور المؤسسات الرقابية الأردنية في الحد من مشكلة الفساد الإداري في المجتمع الأردني ومعرفة ما يلي:

- 1) تحديد دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام في المجتمع الأردني.
  - 2) تحديد دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات المالية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام في المجتمع الأردني.
  - 3) تحديد دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام في المجتمع الأردني.
- ### مفاهيم الدراسة النظرية والإجرائية.

## الفساد الإداري:

**الفساد لغة:** وردت كلمة (فساد) في خمسين موضعاً في القرآن الكريم وقد جاءت جميع هذه المواضع للتحذير منه والنهي عنه كونه مخالفة لأوامر الله ومن هذه المواضع قوله تعالى ((وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَأُبْحِبُ الْمُسْفِينِ)) سورة المائدة آية (64)، وقوله تعالى ((إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)) سورة المائدة آية (33)،

وقد أوردت المعاجم العربية العديد من تعريفات (الفساد) لغة والتي جاءت جميعها للدلالة على تحول الشيء من الحالة الحسنة إلى حالة العطب والتلف (ابن منظور، 2015).

**اصطلاحاً:** تباينت التعريفات حول مفهوم الفساد لدى الباحثين والدارسين، وذلك لتنوع النمط الثقافي بين المجتمعات الإنسانية ولتنوع أنماط الفساد وصوره، إذ يختلف مفهوم الفساد لدى الثقافات والمجتمعات المختلفة، فبعض السلوكيات التي تعد فساداً عند البعض، نجدها عند الآخرين سلوكاً مقبولاً، فالرشوة مثلاً والتي تعد عند الكثير من المجتمعات من السلوكيات الفاسدة، تعد في الثقافة السويدية مجرد تعبير عن الامتنان أو الكرم، كما إن الإعلان والإفصاح عن جرائم الفساد في المجتمع وامثالها أمام العدالة تختلف نسبتها من مكان إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر (Vaknin, 2003)، و تعريف الفساد بأنه سلوكيات وأعمال مخالفة للأخلاق والقانون يقوم بها الموظف العام، للحصول على منفعة شخصية غير مشروعة من أجل تحقيق مكاسب مالية أو مكاسب في المكانة الاجتماعية (راضي، 2015) فيما عرف الفساد على أنه "الاستخدام غير القانوني للمنصب العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية (آل شيخ، 2007)، كما تم تعريف الفساد بأنه إساءة الموظف العام للسلطة العامة أو الوظيفة العامة باستعمالها للكسب الخاص (بوادي، 2008)، ويعرف الفساد لدى المحافظين بأنه "سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية" ويقصد بالمحافظين الطبقة الاجتماعية المتمسكة بالعادات والأعراف السياسية والاجتماعية (Robins.1990).

أما إجرائياً: فيعرف الفساد بأنه السلوك المخالف للتشريعات والقيم الخلقية والاجتماعية والوظيفية والذي يهدف منه تحقيق منفعة مادية او معنوية لحسابه الشخصي على حساب الصالح العام في المجتمع الأردني.

#### المؤسسات الرقابية:

**الرقابة لغة:** أوردت المعاجم العربية العديد من المعاني لكلمة (الرقابة) سواء بذات اللفظ أو بتصريفات أخرى مثل الفعل (رقب) وقد ورد في معجم لسان العرب أن الرقيب هو من أسماء الله تعالى والتي تعني الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء، و رقب الشيء تعني حرسه، ومن ذلك رقيب القوم أي حارسهم: وهو الذي يشرف على المراقبة ليحرسهم، وفي الحديث (ارْقَبُوا مُحَمَّدًا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَهْلِ بَيْتِهِ.) أي احفظوه فيهم والترقيب الانتظار وجاء الرقيب بمعنى المنتظر والحافظ، وراقب الله أي خافه (ابن منظور، 2015)

**الرقابة اصطلاحاً:** تعرف الرقابة الإدارية بأنها ذلك الإجراء الذي تقوم به السلطة بواسطة أحد الأجهزة الإدارية سواء كانت من نفس الجهاز أو من خلال جهاز رقابي تعهد له السلطة للتحقق من صحة الإجراء المتخذ فيما إذا كان نظامي أم لا ( جبار، 2019)، وقد عرف الرقابة الإدارية بأنها "العملية التي يستطيع المدير من خلالها التأكد من أن النشاطات الفعلية تتماشى مع النشاطات المخطط لها" (Caiden,



(1997)، كما تعرف بأنها "عملية مراقبة النشاطات لضمان إنجازها وفق ما مخطط له" (السعود 2009)، وعرفها البعض بأنها "التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقاعدة المقررة أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها (القبيلات، 2005).

أما إجرائياً فيقصد بمفهوم المؤسسات الرقابية في هذه الدراسة بأنها الجهات التي يعهد لها بإجراء الرقابة على المرافق العامة للتحقق من مدى صحة الإجراءات والتزامها بتطبيق التشريعات، ويتم قياس دورها حسب مستوى إجابة عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة الدالة عليه.

### المؤسسات الرقابية لمكافحة الفساد في الأردن:

#### ديوان المحاسبة:

في العام 1928 تم تأسيس دائرة تدقيق الحسابات باعتبارها فرعاً لوزارة المستعمرات البريطانية اثناء الانتداب وبتاريخ 16-4-1931 الحقت هذه الدائرة برئاسة الوزراء ليتم لاحقاً تحويل دائرة تدقيق الحسابات الى دائرة مستقلة سميت بديوان المحاسبة وأعهد لها إجراء الرقابة على واردات الحكومة وعلى نفقاتها والسلف والقروض بموجب احكام قانون رقم 28 لسنة 1952.

تم تحديد صلاحية ديوان المحاسبة بالجهات المعهود له الرقابة عليها بموجب أحكام المادة (4) من قانون ديوان المحاسبة لتشمل ما يلي (ديوان المحاسبة، 2018):

1. الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة.

2. المجالس البلدية والقروية ومجالس الخدمات المشتركة.

3. أي جهة يقرر مجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق حساباتها.

#### هيئة النزاهة ومكافحة الفساد:

تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد بموجب قانون رقم (62) لسنة 2006 وقد باشرت عملها بتاريخ 2007/3/19، وفي شهر شباط 2014 أمر جلالة الملك المعظم بتشكيل اللجنة الملكية لتقييم العمل ومتابعة إنجاز تطبيق الخطة التنفيذية المرتبطة بالميثاق الوطني، وكان من ضمن مهام هذه اللجنة دراسة دور مؤسسات الرقابة الوطنية في هذا المجال وإمكانية توحيد جهودها لتتطلع بدور أكثر فاعلية وتأثيراً.

وتمخض عن ذلك إقرار قانون مؤسسة رقابة وطنية جديدة تحت اسم (هيئة النزاهة ومكافحة الفساد) لتحل محل هيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم المنشأ بالعام

2008، وقد حمل هذا القانون الرقم (13) لعام 2016، وقد باشرت الهيئة الجديدة عملها في 2016/6/16.

تمارس الهيئة اعمالها باستقلالية دون تدخل أو تأثير ويتولى إدارتها مجلس مكون من أربعة أعضاء ورئيس من ذوي الخبرة والدراية وتهدف الهيئة من خلال ما ورد بأحكام المادة (4) من قانونها إلى ضمان الالتزام بمبادئ النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد من خلال (هيئة مكافحة الفساد، 2020):

- 1- تفعيل منظومة القيم السلوكية في الإدارة العامة وضمان تكاملها.
- 2- التأكد من أن الإدارة العامة تقدم الخدمة للمواطن بجودة عالية وشفافية وعدالة.
- 3- التأكد من التزام الإدارة العامة بمبادئ الحوكمة الرشيدة ومعايير المساواة والجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص.
- 4- التأكد من التزام السلطة التنفيذية بالشفافية عند وضع السياسات واتخاذ القرارات وضمان حق المواطن في الاطلاع على المعلومات وفقاً للتشريعات.
- 5- التأكد من تطبيق الإدارة العامة للتشريعات بشفافية وبما يحقق مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.
- 6- التأكد من وجود إطار قانوني ينظم مساءلة المسؤولين ومتخذي القرار في الإدارة العامة ومحاسبتهم.

#### وحدات الرقابة الداخلية:

ويقصد بها الوحدات المنشأة ضمن الهيكل التنظيمي في الوحدة الحكومية المنشأة بموجب نظام الرقابة الداخلية رقم 3 لسنة 2011 والتي تعمل على إجراء الرقابة على المعاملات الفنية والإدارية والمالية في الوحدة الحكومية للتحقق من مدى التزامها بالقوانين والأنظمة ويرتبط رئيسها بالوزير المعني.

وقد جرى تعريف الرقابة الداخلية بانها الإجراءات التي تتبناها إدارة المؤسسة بما يضمن الوصول للهدف وحماية الأصول ومنع الغش (المطارنة 2013)، ويشير التقييم العام لوحدات الرقابة الداخلية لدى الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة باستثناء البلديات ومجالس الخدمات المشتركة الصادر عن ديوان المحاسبة في النصف الأول من العام 2019 إلى أن عدد الوحدات الرقابية التي جرى تقييمها قد بلغ 142 وحدة،



الوحدات الحكومية التابعة للموازنة وبلغ عددها (54)، والوحدات الحكومية المستقلة وبلغ عددها (88).

وتهدف وحدات الرقابة الداخلية وفق ما ورد بأحكام المادة (8) من النظام إلى المحافظة على المال العام والموجودات العامة والتأكد من حسن استخدامها بالشكل الأمثل، وفي سبيل تحقيق أهدافها تتولى وحدة الرقابة الداخلية المهام التالية:

1. التأكد من صحة ودقة القيود والبيانات والمعلومات المحاسبية والبيانات المالية.
2. التحقق من فاعلية العمليات المالية المتبعة وكفاءتها.
3. حماية الموارد المالية والأصول من سوء الاستعمال.
4. التأكد من مدى الالتزام بالتشريعات النافذة للحد من الأخطاء واكتشافها في حال وقوعها.
5. الالتزام بالسياسات المالية المعتمدة للدوائر والوحدات الحكومية.
6. ممارسة الرقابة الإدارية والرقابة الفنية والتأكد من تحقيق الدائرة والوحدة الحكومية للأهداف والسياسات العامة للدائرة والوحدة الحكومية من خلال مراجعة القرارات الإدارية الصادرة بهذا الشأن.

#### الإطار النظري والدراسات السابقة:

يعد الفساد الإداري من المشكلات ذات الجذور العميقة تاريخياً، والتي يصعب تحديد جذورها إلا أن الاهتمام الرسمي بدأ بهذه المشكلة في العصر الحديث منذ العام 1975 وذلك بعد تقديم الجمعية العامة للأمم المتحدة توصيتها لمجلس الأمن الدولي بإدانة هذه الممارسة، وفي عام 1972 قام المجلس الأوروبي بتشكيل فريق متعدد الاختصاصات لمحاربة الفساد، وفي العام 1993 تم إنشاء منظمة الشفافية العالمية كمنظمة غير حكومية تعنى بمكافحة الفساد، ولتقوم هيئة الأمم المتحدة بالعام 1997 بإصدار إعلانها الأول لمكافحة الرشوة ليتم في العام 1999 عقد أول منتدى لمكافحة الفساد وكان مكان انعقاده في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت هذه الإجراءات نقطة الانطلاق للاهتمام بهذه المشكلة (البديرات، 2014).

## الاستراتيجيات المتبعة في الحد من الفساد:

هناك عدة استراتيجيات ومعالجات أساسية يمكن أن تتبعها الدولة من خلال مؤسساتها وأجهزتها المختلفة لمكافحة الفساد والتي يمكن حصرها بما يلي:

1- الاستراتيجيات الإدارية والقانونية: وتقوم هذه الاستراتيجيات على إيجاد بناء قانوني متين ورادعا يعزز الدور الرقابي والوقائي للحد من الفساد، وهذا البناء يستوجب أن يتبع وجوده إنشاء مؤسسات وأجهزه تنفيذيه مدعومة بإرادة سياسية حقيقية قادره على تنفيذ مهامها المستندة لمظلة تشريعيه قوية (الفتلاوي، 2017).

2- الاستراتيجيات الإعلامية: وتقوم هذه الاستراتيجيات على شفافية المؤسسات والهيئات الحكومية عند أداء اعمالها وهذا يكون من خلال الكشف عن الآليات المتبعة في اتخاذ القرار والإعلان عنها والكشف عن مواطن الفساد.

3- إستراتيجيات الإصلاح الهيكلي وترشيد السياسات: وتقوم هذه الاستراتيجيات على إجراء مراجعه دورية لحصر مواطن الخلل والعمل على معالجتها والعمل على إرساء قواعد المسائلة العادلة المنسجمة مع المصلحة العامة (العبد، 2004).

4- استراتيجيات الإصلاح السياسي: ويكون ذلك من خلال إيجاد بيئة ديمقراطية تفتح المجال أمام الجهات الرقابية والسلطة التشريعية بمتابعة أعمال السلطة الحكومية وتقويم أخطائها ويدعم ذلك وجود نظام قضائي نزيه مستقل يمتاز بالشفافية والحيادية (الدغثير، 2020).

5- استراتيجيات الإصلاح الاجتماعي: ويكون ذلك من خلال غرس القيم السامية ونبذ السلوكيات المرفوضة والتعريف بآثار ومخاطر الفساد على الدولة (علوان وأحمد، 2014).

أما على الصعيد المحلي في الأردن، فيمكن تفعل استراتيجيات مكافحة الفساد من خلال تكثيف جهود الرقابة الداخلية على أعمال الإدارة وإظهار جوانب الخلل فيها، وتفعيل أسس شغل الوظائف العامة في المؤسسات الحكومية والاعتماد على مبدأ الكفاءة، والاهتمام بعملية تقييم الأداء الوظيفي ووضع أسس واضحة لعملية التقييم، تشديد العقوبات القانونية على مرتكبي جرائم الفساد بغض النظر عن مراكزهم الوظيفية والاجتماعية، تشجيع الموظفين المتميزين والمتزمين بأخلاقيات العمل مادياً ومعنوياً، تنمية الوازع الديني والأخلاق الحميدة من خلال عقد الدورات التوعوية والندوات (مرصد الإصلاح الأردني، 2015).



## المدخل النظرية في تفسير موضوع الدراسة:

تتعدد المدخل النظرية التي حاولت تفسير الفساد الإداري وأساليب مكافحته في المجتمع، وذلك بسبب الاختلاف في التوجهات والمواقف الخاصة للباحثين لاختلاف أيديولوجياتهم وأسلوب تناولهم لظاهرة الفساد، ومن أبرز النظريات التي يمكن الاستشهاد بها في تفسير موضوع الدراسة:

### أولاً- نظرية الدور:

وتنطلق نظرية الدور من أن المجتمع هو عبارة عن مجموعة من المراكز الاجتماعية المترابطة والمتضمنة أدواراً اجتماعية يمارسها ويشغلها أفراد هذه المجتمعات، وتركز نظرية الدور على طبيعة هذه الأدوار وخصائصها ومحدداتها، وكذلك آثارها المتوقعة أو المترتبة منها، وبذلك فإن الأدوار ترتبط عادة بالمنصب أو الوضع الاجتماعي للأفراد وسلوكهم، وما يتميزون به في أطر معينة ( Bruce and Edwin, 1967). كما يرتبط مفهوم الدور في الجماعات والمنظمات بالحقوق والواجبات المحددة ثقافياً وقانونياً في المجتمع، مما يجعل من أداء الدور يرتبط أيضاً بالإطار الثقافي للمجتمع مما يعني أن أداء الدور يتحدد بالحاجات والتوقعات العامة للمجتمع (Akers. 2000).

ومن هذا المنطلق فإن نظرية الدور وما تمثله من فرضيات وقضايا تفيد من دراسة الدور الذي تلعبه المؤسسات الرقابية في الحد من جرائم الفساد من أدوار اجتماعية وأمنية داخل المجتمع فإنه يمكن الارتكاز عليها في توضيح دورها في المجتمع.

### ثانياً- النظرية البنائية الوظيفية

تقوم النظرية البنائية على اعتبار ان المجتمع يتكون من مجموعة من البناءات الفرعية وهذه البناءات الفرعية تتحلل إلى أدوار بنيوية وكل دور يتحلل الى مجموعة من الواجبات والحقوق وجميع هذه البناءات تعمل في إطار مشترك وتتميز هذه النظرية بكلية التفسير فهي تحاول تفسير ارتفاع معدلات الجرائم في المجتمع بناء على متغير البناء الاجتماعي وليس على الفرد (الحسن 2015)

وقد تأسست هذه النظرية في نهاية القرن التاسع عشر واستمرت في النمو والتطور حتى منتصف القرن العشرين ومن مؤسسيها أوكست وكولدن وبرز وكلود ليفي ومارسيل وماوس وكان من أبرز المؤلفات التي كان لها الإسهام في تطوير هذه النظرية مؤلف (كالسكون الاجتماعي) و(علم الاجتماع الوظيفي) لكونت و(الطوظمية) لكولدنز ويزر ولقد انصب اهتمام جميع هذه المؤلفات في دراسة تكوين البناء والنسق الاجتماعي واشكاله وما يحتوي من مضامين وتراكيب بعضها مع بعض أما أهم المبادئ التي قامت عليها هذه النظرية فهي :

1- إن لكل مجتمع إنساني بناء إجتماعي ويتكون البناء من فرعية أو مؤسسات مترابطة ومتكاملة تساند كل فيها الأخرى وتمارس كل منها مهام محدودة. وإن أي تغيير يطرأ على هذه النظم يؤدي إلى إختلال يؤثر على باقي النظم.

2- ان للبناء الاجتماعي نسقين أحدهما عامودي هو يمثل تحديد مكان أو موقع المسؤولية ومراعاة الاختصاص وتقسيم العمل و زيادة حجم المؤسسة وتوسيعها والآخر أفقي يهدف للسيطرة وللضبط وان هناك نظام قيمى يحدد الممارسات المقبولة والممارسات المرفوضة كما ان النظرية البنوية تحدد العلاقة بين الدور الاجتماعي والبناء الاجتماعي فالدور يمثل حلقة الوصل بين الضخمية والبناء وبين الفرد أو الأفراد والمجتمع كما حددت النظرية عوامل الثبات وعوامل التغير بالمجتمع فرأت بأن من عوامل الثبات الدين والقانون وبأن الحرب والثورة من العوامل المتغيرة كما حددت أطر البناء الاجتماعي والطبقية .

3- ان هذه النظم التي يتشكل منها المجتمع الإنساني يمكن تحليلها لعناصر أولية فعناصر البناء الاجتماعي هي المؤسسات الاجتماعية والأدوار البنوية والحقوق والواجبات الاجتماعية. (الحسن 2015)

أما النظرية البنائية الوظيفية المعاصرة فقد قامت هذه النظرية على مزيج من النظريات ومن جهود العلماء التي جعلت منها اكثر فاعلية في معالجة المشكلات الاجتماعية على الصعيد النظري والمنهجي ومنها النظرية العضوية عند كونت وسبندر ونظرية التضامن عند دوركايم ونظرية العقد الاجتماعي عند فيبر ونظرية التفاعل الرمزي عند جورج سميل ونظرية التوازن الاجتماعي عند باريتو ويقوم أنصار هذه النظرية بالاعتماد على مجموعه من المفاهيم عند دراستهم المشكلات الاجتماعية من هذه المفاهيم النسق الاجتماعي و الوظيفة و الاختلال الوظيفي والمحافظة على النمط وإدارة التوتر .

كما يرى انصار هذه النظرية بأن التغير الاجتماعي يؤدي لحالة من عدم الإتران للانساق على اعتبار ان المجتمع يمثل مجموعه من الانساق وبأن تغير إحداها أو اختلاله يؤدي الى التأثير على باقي هذه الانساق مما يؤدي لظهور المشكلات الاجتماعية (المصراى 2008)

ووفق هذه النظرية فإن المجتمع يتكون من مجموعة من الانساق وإن تكامل هذه الانساق وأدائها لمهامها يحول دون وجود إختلال و العكس صحيح فصي حال قامت المؤسسات الرقابية بأدائها لأدوارها فإن ذلك حتما سيؤدي إلى تقليل قضايا الفساد كما أن تنامي مشكلة الفساد يعود لعدم أداء هذه الأجهزة عن أدائها لأدوارها على الوجه المطلوب.



## الدراسات السابقة وذات الصلة:

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الرقابية وتنامي دورها في الحد من الفساد الإداري في مؤسسات القطاع العام، إلا أن الملاحظ قلة ومحدودية الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت دورها في الحد من جرائم الفساد وسيتم تناول بعض الدراسات السابقة ذات الصلة حسب أحداثها، كالتالي:

دراسة (الشوابكة، 2018) والتي جاءت بعنوان "مكافحة الفساد الإداري: التجربة الأردنية" هدفت الدراسة إلى التعرف على الأساليب المتبعة في مكافحة الفساد الإداري في الأردن، ودور ذلك في تحقيق التنمية الشاملة، اعتمدت على الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، وقد تم تحليل دور هيئة النزاهة وديوان المحاسبة في مكافحة الفساد، أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مؤشرات الفساد في الأردن، والذي أدى إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية، كما بينت الدراسة أهمية دور هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في منع التجاوزات في مؤسسات الدولة، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تشديد القوانين بحق مرتكبي الفساد في مؤسسات الدولة، كما أوصت بإعطاء المزيد من الصلاحيات المخولة لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد لزيادة فاعليتها في ضبط الفساد.

وقام (أمين، 2018) بدراسة بعنوان "دراسة تحليلية لدور أجهزة الرقابة العليا في تطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية في مصر" ويتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة تحليلية لدور أجهزة الرقابة العليا في تطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقييم مدى تأثير كفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية على الحد من انتشار ممارسات الفساد المالي في الوحدات الحكومية، وكذلك إظهار التحديات والمعوقات التي تؤثر على تطوير نظم الرقابة الداخلية وكيفية التغلب عليها من قبل أجهزة الرقابة العليا وأخيراً إظهار الركائز الأساسية التي تعتمد عليها أجهزة الرقابة العليا في تطوير نظم الرقابة الداخلية.

قام (الرحاحلة، 2017) بدراسة بعنوان "درجة فاعلية وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية وسبل تحسينها" وتهدف هذه الدراسة لتعرف على درجة فاعلية وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية العامة من وجهة نظر القادة الإداريين، وتألّف مجتمع الدراسة، التي استخدم فيها المنهج الوصفي المسحي، من 443 قائداً إدارياً، وتكونت عينتها من 130 قائداً إدارياً، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة لهذا الغرض، جرى التأكد من صدقها وثباتها، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة فاعلية وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية العامة كانت متوسطة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة بين القادة الإداريين تعزى

لمتغير الجنس. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها توحيد اسم الجهة الرقابية، وتعديل تعليمات هذه الوحدات، وأن تكون تبعيتها لمجالس أمناء الجامعات، مع ضرورة التعريف بهذه الوحدات وآليات عملها وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها توحيد اسم الجهة الرقابية وتعديل التعليمات هذه الوحدات وان تكون تبعيتها لمجالس أمناء الجامعات مع ضرورة التعريف بهذه الوحدات وآليات عملها.

قام (رملي، 2017) بدراسة بعنوان "دور الرقابة المالية العامة في تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد" وهدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الرقابة المالية العامة في تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. واشتملت الدراسة على عدة محاور، أشار المحور الأول إلى: ماهية الرقابة المالية العامة وأهميتها. واستعرض المحور الثاني عن: أنواع الرقابة المالية العامة وهي على الترتيب: الرقابة المالية العامة الخارجية، والرقابة المالية العامة الداخلية. وكشف المحور الثالث: دور الرقابة المالية العامة في تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وتضمن عدة نقاط وهي على الترتيب: أولاً: ماهية الشفافية وأغراضها ودور الرقابة المالية العامة في تعزيزها، ثانياً: ماهية المساءلة وأغراضها ودور الرقابة المالية العامة في تعزيزها، ثالثاً: ماهية الفساد ومسبباته وآثاره ودور الرقابة المالية العامة في مكافحته. وألقى المحور الرابع الضوء على: الضوابط والإجراءات الخاصة بأجهزة الرقابة العامة في سبيل مكافحة الفساد. وختاماً تطرق المحور الخامس إلى: الضوابط والإجراءات الخاصة بالوحدات الخاضعة للرقابة في سبيل مكافحة الفساد، ومنها: ضرورة التحقيق بفاعلية لمتطلبات دورية تقارير الرقابة بالوحدات الخاضعة ودورية تقارير الإدارة المالية بشكل شهري لتفعيل عملية الرقابة وقصر فترات التعرف على الانحرافات والمخالفات ومعالجتها والتبليغ عن المخالفات والفساد كذلك، بالإضافة إلى تسهيل عمل الأجهزة الرقابية بهذه الوحدات الخاضعة في تسهيل عمل وحدات الرقابة المالية.

كما أجرى (الجويان، 2015) دراسة هدفت الى التعرف على دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت واتجاهات الحقوقيين نحوها في الحد والوقاية من جرائم الفساد، استخدمت هذه الدراسة منهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدام أداة الاستبيان، اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (335) قاض ومحام تم اختيارهم عشوائياً من القضاة والمحامين من محافظة العاصمة في دولة الكويت، وأظهرت نتائج الدراسة أن دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد في دولة الكويت جاء متوسطاً، وأن من أهم أدوار الهيئة تتمثل في ضبط جرائم استغلال الصلاحيات الممنوحة للمسؤولين والموظفين.

وأجرى (الكعبير، 2013) دراسة بعنوان "مدى ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني في مكافحة الفساد" وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني الرقابية على المؤسسات الحكومية في مكافحة الفساد من وجهة عينة



من المدققين الماليين في ديوان المحاسبة الأردني. ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبانة تم تطبيقها على عينة عشوائية مكونة من (389) موظف من المدققين العاملين في ديوان المحاسبة الأردني. وأظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن إجراءات التدقيق المتبعة في ديوان المحاسبة على المؤسسات الحكومية والتي تتضمن الرقابة المالية، والرقابة الإدارية، وحسن الأداء، والرقابة القانونية ملاءمة بدرجة متوسطة لمكافحة الفساد وليست ضمن المستوى المطلوب، وأن هناك بعض الضعف في تنفيذ بعض الإجراءات المتعلقة بمستوى التقارير التي يقدمها ديوان المحاسبة إلى الجهات المختصة بمكافحة الفساد. وإن إجراءات رقابة الأداء على الموارد البشرية في المؤسسات العامة كانت أقل ملائمة وليست بمستوى الأداء في المجالات الأخرى.

### الدراسات الأجنبية:

دراسة (Desta,2019) بدراسة بعنوان: "مظاهر وأسباب فساد الخدمة المدنية بالبلدان النامية". تناولت هذه الدراسة مظاهر وأسباب الممارسات الفاسدة في الخدمة المدنية في البلدان النامية على أساس مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية المتعلقة بالفساد والتنمية و من بين الممارسات الفاسدة التي تم تحديدها ما يلي: الرشوة والاختلاس والاحتيال والابتزاز وإساءة استخدام السلطة وتضارب المصالح والتداول من الداخل/ إساءة استخدام المعلومات المتميزة والمحسوبية والتواطؤ مع المصالح التجارية وعقد الشراء/ التلاعب في المناقصات والتأثير على الترويج لهذه المقالة أيضاً حددت الأسباب الرئيسية للفساد في الخدمة المدنية في البلدان النامية لتكون تسييس الخدمة المدنية، والأجور الضعيفة، وانعدام المساءلة/ الشفافية في المنظمات العامة، وضعف آليات الإنفاذ، والافتقار إلى التقدم الوظيفي على أساس الجدارة، والإفراط / وتعتيم اللوائح. تشير النتائج الواردة في هذه المقالة إلى أن الانتهاكات الأخلاقية في الخدمة المدنية ومستويات الفساد الشاملة في السياسة والاقتصاد والمجتمع مرتفعة للغاية، مع النتيجة السلبية لتعطيل النمو الاقتصادي وتخريب العدالة الاجتماعية والمساهمة في عدم الاستقرار السياسي في سياق تنمية بلدان. دراسة (Ndumbaro,2013) بعنوان: "تقييم الجهود الحكومية في تنزانيا في مكافحة الفساد". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم ظاهرة الفساد الإداري والمالي في تنزانيا، وتقييم الجهود الحكومية في مكافحة الفساد، اعتمدت الدراسة على الأسلوب المكتبي في جمع الوثائق والإحصائيات الخاصة بالفساد في تنزانيا للفترة (2000 - 2012). توصلت نتائج الدراسة بأن الإدارة الحكومية في تنزانيا تبذل جهود قليلة جداً في مكافحة الفساد بسبب التدخلات الخارجية، وبسبب كثرة حالات الفساد وانتشارها بدرجة كبيرة في أجهزة الدولة. وبينت نتائج الدراسة أن انتشار الفساد في المؤسسات الرسمية دفع الدول الأجنبية

المآنة والمؤسسات الدولية لانتقاد سياسات الحكومة التنازنية تجاه سياسات محاربة الفساد.

دراسة (Ionesco,2010) بعنوان: "اقتصاديات إدارة مخاطر الاحتيال والفساد". تناولت هذه الدراسة بشكل عام قيمة وأهمية دور البنية الاجتماعية في النهوض بالفساد وأسباب وعواقب الفساد والتكاليف الاجتماعية للفساد الكبير والتعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال المرتبط بالفساد والمناخ الدولي الرأي تجاه الفساد، والاستراتيجيات الحالية للتعامل مع غسل الأموال والفساد. وقدمت هذه الدراسة مساهمة كبيرة في تقييم خسائر الرفاهية للفساد، والآثار السلبية للفساد، وتكاليف المعاملات في الاتفاقيات الفاسدة، والارتباط الوثيق بين التنظيم السيئ والفساد، والعواقب الاقتصادية والاجتماعية للفساد، والارتفاع إلى بروز الفساد وغسل الأموال.

وأجرى هيلين (Helen, 2006) دراسة بعنوان "أسس المساءلة التنظيمية في المنظمات غير الربحية: دراسة حالة" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسس المساءلة الإدارية الداخلية في المؤسسات الغير ربحية، واتخذت هذه الدراسة كحالة دراسية مؤسسة الصليب الأحمر الأمريكي، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على النماذج المفاهيمية التي تم اشتقاقها من الأدبيات المعاصرة حول أطر العمل والتفسير الذي يؤيد أثر المساءلة التنظيمية في المنظمات غير الربحية. وتم جمع البيانات من خلال الاعتماد على أسلوب والملاحظة والمقابلة التي تم إجراؤها مع (6) مدراء سابقين من العاملين في الصليب الأحمر الأمريكي، تم أيضا إجراء مراجعة وتحليل للوثائق والتقارير التي وزعت على الموظفين اعتمادا على بيانات التدقيق الداخلي للوثائق التي تم تحليلها. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور للمساءلة التنظيمية من قبل الجهات الرقابية في ضبط وتحسين العمل الإداري في المؤسسات الغير ربحية.

#### ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال العرض للدراسات السابقة يتضح تقارب أهداف بعض هذه الدراسات من أهداف الدراسة الحالية مع الاختلاف في متغيراتها سواء المكانية والبشرية مثل دراسة (Ndumbaro,2013) والدراسات التي قام بها (أمين.2018) و(الرحاحلة.2017) و(الشوايكة.2018)، وأيضا يلاحظ الاختلاف في المنهجية والأدوات وطريقة اختيار العينات، فقد اعتمدت بعض الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المسحي، ومنهج تحليل المضمون، تحليل البيانات والتقارير مثل دراسة التي قامت بها (هيلين.2006) و(Dest,2019). ودلت نتائج الدراسات السابقة على أهمية المؤسسات الرقابية في مكافحة الفساد مثل دراسة التي قام بها (الجويان.2015)، وبعض نتائج الدراسات السابقة أكدت على أهمية تعاون أفراد المجتمع مع أجهزة مكافحة الفساد لتحقيق الأمن المجتمعي. وفي المحصلة يمكن أن نجمل أبرز ما يميز الدراسة الحالية عن

الدراسات السابقة الأخرى في أنها من الدراسات القليلة في حدود اطلاع الباحث التي استخدمت منهج المسح الاجتماعية في معرفة دور المؤسسات الرقابية في الحد من الفساد من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الرقابية في الأردن.

### المنهجية والإجراءات:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تعتمد على استخدام منهج المسح الاجتماعي الذي يستهدف الحصول على معلومات كاملة ودقيقة عن وصف دور المؤسسات الرقابية الأردنية في الحد من مشكلة الفساد الإداري في مؤسسات الدولة، وذلك لأن هذا المنهج يهتم بجمع البيانات والمعلومات ويصف الظاهرة المدروسة ويمكن الحصول من خلاله على المعلومات التي تظهر مختلف جوانب الظاهرة المدروسة بعد تصنيف وتحليل البيانات التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق الأهداف العلمية للدراسة والخروج بالتوصيات المناسبة. وقد تضمنت منهجية الدراسة الحالية مسحا مكتيبا الدراسات المتعلقة بموضوعها من المصادر المتوفرة لبناء الإطار النظري للدراسة.

### مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع هذه الدراسة من العاملين في المؤسسات والدوائر الرقابية الرسمية في المملكة الأردنية الهاشمية والتي شملت: هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وديوان المحاسبة الأردني، ومن دوائر الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات العامة والبالغ عددهم الإجمالي نحو (1323) موظف وموظفة وذلك حسب احصائيات الدوائر المختصة فيها.

ولأغراض هذه الدراسة ونظرا للظروف الوبائية السائدة وانتشار جائحة كورونا وما تبعها من إجراءات وقائية، فقد تم الاعتماد على أسلوب التطبيق الإلكتروني لأداة الدراسة للحصول على البيانات من مجتمع الدراسة، حيث تم أولا تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (45) موظف وموظفة من مجتمع الدراسة، كان الهدف منها التأكد من صلاحية الرابط الإلكتروني الذي تم إعداده لهذه الغاية ولتصبح عينة الدراسة (1278)، واستخدام البيانات التي يتم الحصول عليها في التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة. وقد جرت عملية التطبيق بعد إتمام عملية التحقق من صلاحية تطبيق أداة الدراسة على العينة الأساسية، حيث تم نشر الرابط الإلكتروني الخاص بالدراسة على المواقع الإلكترونية للمؤسسات والدوائر الرقابية المستهدفة في مجتمع الدراسة.

وذلك بعد أن قام الباحث بتوضيح أهداف الدراسة، وطلب منهم الصدق والموضوعية في الإجابة عن فقرات أداة الدراسة، وحريرتهم في المشاركة في الدراسة، وبعد إنهاء عملية التطبيق تم استلام ردود (365) مستجيب خلال الفترة الزمنية التي استمرت من تاريخ

2020/8/15 – 2020/10/1، وبعد إجراء تدقيق ومراجعة للردود المستردة تبين بأن (14) منها لم تكن مكتملة للبيانات المطلوب، ولذلك فقد استثنيت من عملية التحليل الاحصائي لعدم صلاحيتها.

وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبيانات الخاضعة للتحليل (351) استبانة، وتشكل ما نسبته (29.53%) من مجتمع الدراسة الكلي، وجدول (1) يوضح التوزيع النسبي لمجتمع وعينة الدراسة حسب مكان العمل.

#### جدول (1)

##### توزيع أفراد مجتمع وعينة الدراسة حسب المؤسسات والدوائر الرقابية

المؤسسة	عدد أفراد المجتمع	عدد العينة	نسبة العينة من المجتمع (%)
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	201	47	23.38
ديوان المحاسبة الأردني	417	108	25.90
الدوائر الرقابية	705	196	27.80
المجموع	1323	351	26.53

#### أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة المستهدفة نظراً لطبيعتها التي تمت من خلال منهج المسح الاجتماعي، وباعتبار أداة الاستبيان أكثر ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات الاجتماعية ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها. وقد اتبع في إعداد أداة الدراسة الأسس العلمية لبنائها وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات، وتم بناء الاستبانة انطلاقاً من موضوع الدراسة وأهدافها، ومن خلال الاطلاع على عدد كبير من الأدبيات والدراسات السابقة وتكونت الاستبانة من أربعة محاور رئيسة هي:

- 1- المحور الأول ويتعلق بقياس مستوى دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية الناتجة عن الفساد الإداري وقد تضمن على (9) فقرات.
- 2- المحور الثاني ويتعلق بقياس مستوى دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية الناتجة عن الفساد الإداري وقد تضمن على (10) فقرات.



3- المحور الثالث ويتعلق بقياس مستوى دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات المالية الناتجة عن الفساد الإداري وقد تضمن على (11) فقرة.

4- المحور الرابع ويتعلق بقياس مستوى دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية الناتجة عن الفساد الإداري وقد تضمن على (9) فقرات.

#### الصدق والثبات:

##### أ- الصدق الظاهري:

اعتمدت الدراسة أسلوب التحكيم للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، حيث تم عرض الاستبانة بشكلها الأولي على (6) من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع وعلم الجريمة من الجامعات الأردنية، وطلب منهم تحكيم الأداة ومدى ارتباط الفقرات بالمحاور، ومدى ملائمة فقرات للتطبيق، وبناءً عليه قام المحكمون بوضع بعض الملاحظات، وإعادة صياغة بعض الفقرات، وتم الأخذ بأرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة بما يتناسب مع تحقيق أهداف الدراسة، على أن يتم اعتماد معيار قبول الفقرة للتطبيق بإجماع 80% من المحكمين عليها.

##### ب- صدق البناء

للتحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية المكونة من (45) موظف وموظفة من أفراد مجتمع الدراسة ومن خارج العينة الدراسية الأساسية، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل الارتباط Pearson بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور في الجدول رقم (2)، وكذلك معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمحاور مع الدرجة الكلية للأداة

جدول (2)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور

دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية	دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات المالية	دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية	دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية
الرقم	الرقم	الرقم	الرقم
معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط
0.39**	0.48**	0.50**	0.49**
1	1	1	1
0.56**	0.41**	0.57**	0.47**
2	2	2	2
0.50**	0.15**	0.45**	0.45**
3	3	3	3
0.45**	0.25**	0.51**	0.55**
4	4	4	4
0.64**	0.54**	0.40**	0.60**
5	5	5	5
0.48**	0.58**	0.49**	0.46**
6	6	6	6
0.43**	0.57**	0.43**	0.53**
7	7	7	7
0.61**	0.45**	0.41**	0.54**
8	8	8	8
0.44**	0.43**	0.48**	0.59**
9	9	9	9
-	0.49**	0.56**	-
-	10	10	-
-	0.44**	-	-
-	11	-	-

◆ دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

جدول (3)

معاملات الارتباط بين محاور الدراسة والدرجة الكلية للأداة

معامل الارتباط	محاور الدراسة
0.50**	دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية
0.59**	دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية
0.46**	دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات المالية
0.54**	دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية

◆ دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

أظهرت النتائج في الجدول (3) أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول (3) بين درجات كل فقرة من فقرات محاور أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح بين (0.39 - 0.64)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). وأظهرت النتائج في الجدول (8) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة تتراوح بين (0.46 - 0.59)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وبهذا يتضح تحقق الصدق البنائي لأداة الدراسة.

#### ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية باستخدام طريقة الاتساق الداخلي بين الفقرات بالاعتماد على نتائج تطبيق الأداة على العينة الاستطلاعية، وتم حساب الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha)، وبعد تطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة الاستطلاعية جاءت قيمة معاملات الثبات لمحاور الدراسة، بالشكل التالي:

#### جدول (4)

#### معامل (كرونباخ ألفا) لقياس ثبات محاور أداة الدراسة

معامل الثبات	عدد الفقرات	المحاور
0.84	9	دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية
0.86	10	دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية
0.87	11	دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات المالية
0.82	9	دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية
0.925	39	الأداة ككل

يتضح من الجدول (4) أن معاملات محاور أداة الدراسة تتميز بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للأداة: (0.925)، وتراوح قيم معاملات الثبات بين (0.82 - 0.87) مما يعني تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات.

#### الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تدريج محاور أداة الدراسة للجزء الثاني من أداة الدراسة، حسب تدريج ليكرت الخماسي إلى (1- مرتفعة جداً، 2- مرتفعة، 3- متوسطة، 4- قليلة، 5- أقليلة جداً)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة

للمستوى العام للفقرات والمحاور سيتم التعامل معها لتفسير المتوسطات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(5 - 3.68)	(3.67 - 2.34)	(2.33 - 1)

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور أكثر من (3.68) فيكون مستوى الإجابة مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (3.67 - 2.34) فان مستوى الإجابة متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي (1) - (2.33) فيكون مستوى الإجابة منخفضاً.

وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 21، وللإجابة عن أسئلة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومعرفة الأهمية النسبية للأبعاد باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
- 2- معامل ارتباط بيرسون.

### عرض نتائج أسئلة الدراسة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الرقابية في المجتمع الأردني؟

وتمت الإجابة عن هذا السؤال بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة من العاملين في الأجهزة الرقابية نحو فقرات المحور الدال عن دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام في المجتمع الأردني وترتيبها تنازلياً حسب مستوى الإجابة.





جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية الناتجة عن الفساد الإداري في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من عدم التزام الموظف بالإجراءات عند إنجاز العمل باعتبارها من صور الانحرافات التنظيمية.	3.714	0.94	1	مرتفع
5	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من التراخي والتأخر في إنجاز العمل كونها من صور الانحرافات التنظيمية في القطاع العام.	3.513	0.88	2	مرتفع
9	تسهّم المؤسسات الرقابية في التأكد من تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وسلامة الإجراءات في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية في القطاع العام.	3.507	0.94	3	متوسط
4	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من شعور الموظف بعدم الاكتراف في إنجاز العمل كونها من صور الانحرافات التنظيمية في القطاع العام.	3.476	0.99	4	متوسط
3	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من عدم رغبة الموظف في تحمل المسؤولية كونها من صور الانحرافات التنظيمية في القطاع العام.	3.443	0.99	5	متوسط
6	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من عدم وجود دليل إجرائي واضح باعتبار ذلك من أسباب الانحرافات التنظيمية في القطاع العام.	3.419	0.92	6	متوسط
2	تسهّم المؤسسات الرقابية في إلزام الوحدات الحكومية بإيجاد خطة إحلال وظيفي في حال تغيب الموظف الأصيل باعتبارها من صور الانحرافات التنظيمية في القطاع العام.	3.400	0.97	7	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
8	تسهّم المؤسسات الرقابية في ضبط علاقة الرئيس بمرؤوسيه كون ذلك من أسباب الانحرافات التنظيمية في القطاع العام.	3.315	0.93	8	متوسط
7	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من عدم وجود خطط تدوير وظيفي تتناسب مع طبيعة العمل باعتبار ذلك من أسباب الانحرافات التنظيمية في القطاع العام.	3.290	1.01	9	متوسط
9-1	المتوسط الحسابي العام دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية الناتجة عن الفساد الإداري	3.453	0.95	-	متوسط

يتضح من الجدول (5) أن المستوى العام لإجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في الأجهزة الرقابية نحو جميع الفقرات المتعلقة بدور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام جاء متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.453) من (5)، بانحراف معياري (0.95)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسط لدور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وقد تراوح متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين فقرات هذا المحور بين المتوسط الحسابي (3.714) كحد أعلى وبمستوى مرتفع على الفقرة رقم (1) والتي تنص على " تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من عدم التزام الموظف بالإجراءات عند إنجاز العمل باعتبارها من صور الانحرافات التنظيمية"، والمتوسط الحسابي (3.290) كحد أدنى وبمستوى متوسط على الفقرة رقم (7) والتي تنص على " تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من عدم وجود خطط تدوير وظيفي تتناسب مع طبيعة العمل باعتبار ذلك من أسباب الانحرافات التنظيمية في القطاع العام". ويلاحظ بأن فقرتين فقط من أصل (9) فقرات قد حققت على مستوى إجابات مرتفعة. ويتضح من النتائج بأن قيمة الانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات قد تراوحت بين الانحراف المعياري (1.01) كحد أعلى للفتحة منسوب للفقرة رقم (7) والانحراف المعياري (0.88) كحد أدنى للفتحة منسوب للفقرة رقم (5) مما يشير إلى التجانس والتقارب في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات هذا المحور.

## النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الرقابية في المجتمع الأردني؟

وتمت الإجابة عن هذا السؤال بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات المحور الدال عن دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام في المجتمع الأردني وترتيبها تنازليا حسب مستوى الإجابة.

### جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية الناتجة عن الفساد الإداري في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
2	تسهل المؤسسات الرقابية في التزام الموظفين بالادام وإنجاز مهامهم بأمانة كون ذلك من صور الانحرافات السلوكية في القطاع العام.	3.598	900.	1	متوسط
9	تسهل المؤسسات الرقابية في الحد من عدم محاسبة الموظفين المخالفين واتخاذ عقوبات والإجراءات التأديبية الرادعة بحقهم.	3.582	860.	2	متوسط
10	تسهل متابعة المؤسسات الرقابية للقرارات والإجراءات الإدارية التي تقوم بها مؤسسات القطاع العام في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية.	3.510	0.92	3	متوسط
6	تسهل المؤسسات الرقابية في الحد من غياب الرقابة والتفتيش الإداري على القطاع العام باعتبارها من أسباب الانحرافات السلوكية في القطاع العام.	3.470	1.07	4	متوسط
5	تسهل المؤسسات الرقابية في الحد من إفشاء أسرار العمل باعتبارها من صور الانحرافات السلوكية في القطاع العام	3.423	1.00	5	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تسهل المؤسسات الرقابية في الحد من انتشار المحسوبية والمحاباة والجهوية كونها من صور الانحرافات السلوكية في القطاع العام.	3.369	1.06	6	متوسط
8	تسهل المؤسسات الرقابية في تعزيز الوازع والضابط الذاتي لدى الموظفين كون غيابها يعتبر من أسباب الانحرافات السلوكية في القطاع العام.	3.326	1.09	7	متوسط
3	تسهل المؤسسات الرقابية في الحد من عدم التعامل بلباقة وكياسة مع المراجعين كونها من صور الانحرافات السلوكية في القطاع العام.	3.312	161.	8	متوسط
7	تسهل المؤسسات الرقابية في الحد من عدم احترام الموظف للتوظيف العامة التي يشغلها باعتبار ذلك صور الانحرافات السلوكية في القطاع العام.	3.301	041.	9	متوسط
4	تسهل المؤسسات الرقابية في الحد من (البطالة المقنعة) ووجود فائض من الموظفين في مرافق الدولة باعتبارها من أسباب الانحرافات السلوكية في القطاع العام.	3.045	1.14	10	متوسط
10-1	المتوسط الحسابي العام دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية الناتجة عن الفساد الإداري	3.393	87.0	-	متوسط

يتضح من الجدول (6) أن المستوى العام لإجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في الأجهزة الرقابية نحو جميع الفقرات المتعلقة بدور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام جاء متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.393) من (5)، بانحراف معياري (0.87)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسط لدور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وقد تراوح متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين فقرات هذا المحور بين المتوسط الحسابي (3.598) كحد أعلى وبمستوى متوسط على الفقرة رقم (2) والتي تنص على " تسهل المؤسسات الرقابية في التزام

الموظفين بالدوام و إنجاز مهامهم بأمانة كون ذلك من صور الانحرافات السلوكية في القطاع العام"، و المتوسط الحسابي (3.045) كحد أدنى وبمستوى متوسط على الفقرة رقم (4) والتي تنص على " تسهم المؤسسات الرقابية في الحد من (البطالة المقنعة) ووجود فائض من الموظفين في مرافق الدولة باعتبارها من أسباب الانحرافات السلوكية في القطاع العام". ويلاحظ بأن جميع الفقرات قد حققت على مستوى إجابات متوسطة. ويتضح من النتائج بأن قيمة الانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات قد تراوحت بين الانحراف المعياري (1.16) كحد أعلى للثقتت منسوب للفقرة رقم (3) والانحراف المعياري (0.86) كحد أدنى للثقتت منسوب للفقرة رقم (9) مما يشير إلى التجانس والتقارب في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات هذا المحور.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات المالية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الرقابية في المجتمع الأردني؟**

وتمت الإجابة عن هذا السؤال بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات المحور الدال عن دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات المالية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام في المجتمع الأردني وترتيبها تنازليا حسب مستوى الإجابة.

#### جدول (7)

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات المالية الناتجة عن الفساد الإداري في المجتمع الأردني**

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تسهم المؤسسات الرقابية في الحد من عدم الاستخدام الأمثل للمال العام كونها من صور الانحرافات المالية في القطاع العام.	3.741	0.91	1	مرتفع
7	تسهم المؤسسات الرقابية ضبط الاعتداء على المال العام من خلال متابعة التحصيل.	3.735	0.96	2	مرتفع
4	تسهم المؤسسات الرقابية في الحد من الانحراف المالي في القطاع العام وهدر المال العام.	3.721	0.89	3	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
2	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من تراجع حجم التحصيل والايراد باعتبار ذلك من صور الانحرافات المالية في القطاع العام.	3.689	0.88	4	مرتفع
3	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من عدم الالتزام بإتباع النظم المالية الحديثة والمتطورة في عمليات تأدية وقيد الواردات المالية باعتبار.	3.669	0.90	5	متوسط
9	تقديم المؤسسات الرقابية المشورة المحاسبية لمؤسسات القطاع العام مما يسهم في الحد من مظاهر الانحراف المالي.	3.594	0.95	6	متوسط
5	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من غياب التخطيط المالي باعتبار ذلك من أسباب الانحراف المالي في القطاع العام.	3.572	0.99	7	متوسط
6	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من عدم وضوح الإجراءات باعتبار ذلك من أسباب الانحراف المالي في القطاع العام.	3.528	1.01	8	متوسط
8	تسهّم المؤسسات الرقابية في تحقيق الشعور بالعدالة مما يؤدي الى الحد من الاعتداء على المال العام.	3.523	1.07	9	متوسط
10	يسهم التدقيق الذي تقوم به المؤسسات الرقابية على الخطط السنوية المالية والالتزام بها في الحد من مظاهر الانحرافات المالية.	3.507	0.87	10	متوسط
5	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من عدم وجود خطط لإدارة المخزون المالي والإنتاجي باعتبارها من أسباب الانحراف المالي في القطاع العام.	3.500	1.01	11	متوسط
10-1	المتوسط الحسابي العام لدور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات المالية الناتجة عن الفساد الإداري	3.616	0.95	-	متوسط

يتضح من الجدول (7) أن المستوى العام لإجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في الأجهزة الرقابية نحو جميع الفقرات المتعلقة بدور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات المالية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام جاء متوسطاً،

حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.393) من (5)، بانحراف معياري (0.87)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسط لدور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات المالية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وقد تراوح متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين فقرات هذا المحور بين المتوسط الحسابي (3.741) كحد أعلى وبمستوى متوسط على الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تسهل المؤسسات الرقابية في الحد من عدم الاستخدام الأمثل للمال العام كونها من صور الانحرافات المالية في القطاع العام"، والمتوسط الحسابي (3.500) كحد أدنى وبمستوى متوسط على الفقرة رقم (5) والتي تنص على "تسهل المؤسسات الرقابية في الحد من عدم وجود خطط لإدارة المخزون المالي والإنتاجي باعتبارها من أسباب الانحراف المالي في القطاع العام". ويلاحظ بأن (4) فقرات قد حققت على مستوى إجابات مرتفعة. ويتضح من النتائج بأن قيمة الانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات قد تراوحت بين الانحراف المعياري (1.07) كحد أعلى للثقت منسوب للفقرة رقم (8) والانحراف المعياري (0.88) كحد أدنى للثقت منسوب للفقرة رقم (2) مما يشير إلى التجانس والتقارب في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات هذا المحور.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الرقابية في المجتمع الأردني؟**

وتمت الإجابة عن هذا السؤال بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات المحور الدال عن دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام في المجتمع الأردني وترتيبها تنازلياً حسب مستوى الإجابة.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية الناتجة عن الفساد الإداري في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الانحراف الحسابي المعياري	الترتيب المستوى
2	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من الاختلاس كواحدة من صور الانحراف الجنائي للموظف العام	3.765 0.98	1 مرتفع
3	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من التزوير كواحدة من صور الانحراف الجنائي للموظف العام.	3.759 0.98	2 مرتفع
1	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من الرشوة كواحدة من صور الانحراف الجنائي للموظف العام.	3.735 0.95	3 مرتفع
6	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من وجود الفرص الملائمة لوقوع الاعتداء على المال العام.	3.722 1.02	4 مرتفع
9	تسهّم التشريعات الخاصة بالمؤسسات الرقابية المتضمنة لبعض صور جرائم الفساد الإداري في الحد من مظاهر الانحراف الجنائي.	3.712 0.99	5 متوسط
8	تسهّم الرقابة التي تقوم بها المؤسسات الرقابية على الأموال العامة وسلامة إنفاقها في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية.	3.690 1.02	6 متوسط
7	تسهّم المؤسسات الرقابية في إيجاد بيئة من التشريعات الناظمة للعمل والرادعة للمخالفين.	3.666 1.05	7 متوسط
5	تسهّم المؤسسات الرقابية في الحد من الرغبة في تحقيق مصالح ذاتية كواحدة من صور الانحرافات الجنائية.	3.647 1.05	8 متوسط
4	تسهّم المؤسسات الرقابية في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الموظفين مما يحد من مظاهر الانحراف الجنائي كواحدة من أسباب الانحراف الجنائي.	3.503 1.10	9 متوسط
9-1	المتوسط الحسابي العام لدور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية الناتجة عن الفساد الإداري	7013. 0.69	- مرتفع

يتضح من الجدول (8) أن المستوى العام لإجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في الأجهزة الرقابية نحو جميع الفقرات المتعلقة بدور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام جاء متوسطاً،



حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.701) من (5)، بانحراف معياري (0.69)، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع لدور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وقد تراوح متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين فقرات هذا المحور بين المتوسط الحسابي (3.765) كحد أعلى وبمستوى مرتفع على الفقرة رقم (2) والتي تنص على "تسهم المؤسسات الرقابية في الحد من الاختلاس كواحدة من صور الانحراف الجنائي للموظف العام"، والمتوسط الحسابي (3.503) كحد أدنى وبمستوى متوسط على الفقرة رقم (4) والتي تنص على "تسهم المؤسسات الرقابية في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الموظفين مما يحد من مظاهر الانحراف الجنائي كواحدة من أسباب الانحراف الجنائي". ويلاحظ بأن (4) فقرات قد حققت على مستوى إجابات مرتفعة. ويتضح من النتائج بأن قيمة الانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات قد تراوحت بين الانحراف المعياري (1.07) كحد أعلى للثشتت منسوب للفقرة رقم (8) والانحراف المعياري (0.88) كحد أدنى للثشتت منسوب للفقرة رقم (2) مما يشير إلى التجانس والتقارب في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات هذا المحور.

### مناقشة النتائج:

أظهرت النتائج أن دور المؤسسات الرقابية في الحد من مظاهر الانحرافات الجنائية جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي (3.701)، وأن دورها جاء مرتفعاً في الحد من جرائم الاختلاس والتزوير والرشوة. بينما جاء دورها في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية والسلوكية والمالية الناتجة عن الفساد الإداري في القطاع العام جاء متوسطاً بمتوسط حسابي (3.453) و (3.393) و (3.616) على الترتيب، وبالنظر لهذه النتيجة يتضح أن دورها جاء أقل من المتوقع في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية والسلوكية والمالية الناتجة عن الفساد الإداري ولا يحقق الدور الذي يجب أن تضطلع به في ظل الإمكانيات المتاحة لها للقيام بدورها الأساسي في الحد من جرائم الفساد في الأردن، الأمر الذي يشير إلى أهمية إعادة النظر بالكثير من السياسات الخاصة بهذه المؤسسات في الحد من مظاهر هذه الانحرافات الناتجة عن جرائم الفساد، فقد تأكد من النتائج أن دورها في الحد من مظاهر الانحرافات التنظيمية جاء متوسطاً في تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وسلامة الإجراءات، وفي شعور الموظفين الحكوميين بعدم الاكتراث بإنجاز العمل، وتحمل المسؤولية الوظيفية، وفي ضبط علاقة الرئيس بمرؤوسيه، وفي وجود خطط للتدوير الوظيفي تتناسب مع طبيعة العمل بمكافحة الفساد في الأردن، وفي مجال دورها في الحد من مظاهر الانحرافات السلوكية فقد تأكد أيضاً أن دورها جاء متوسطاً في ضبط التزام الموظفين بالادوام الرسمي

وانجاز مهامهم بأمانة، ومحاسبة الموظفين المخالفين واتخاذ عقوبات والإجراءات التأديبية الرادعة، وفي متابعة القرارات والإجراءات الإدارية التي تقوم بها مؤسسات القطاع العام، في الحد من إفشاء أسرار العمل، في الحد من انتشار المحسوبية والمحاباة والجهوية، في تعزيز النزاهة والضوابط الذاتي لدى الموظفين، وفي احترام الموظف للوظيفة العامة التي يشغلها، أما في مجال دورها في الحد من مظاهر الانحرافات المالية فقد تأكد أن دورها جاء متوسطاً في الحد من عدم الالتزام بإتباع النظم المالية الحديثة والمتطورة، وفي تقديم المؤسسات الرقابية المشورة المحاسبية لمؤسسات القطاع العام، وفي الحد من عدم وضوح الإجراءات باعتبار ذلك من أسباب الانحراف المالي.

وتلتقي هذه النتائج مع ما أشارت إليه النظرية الوظيفية من حيث أن جريمة الفساد كمشكلة اجتماعية وأمنية توصف بالخطورة في المجتمع الأردني، يمكن التأكيد على أن دور المؤسسات الرقابية والتي تمثل وفقاً للنظرية نسفاً فرعياً داخل المجتمع الأردني كنسق آماني لحفظ ممتلكات الدولة ومؤسساتها من الفساد، ومن ثم فإن تناول هذه المؤسسات كأحد قطاعات المجتمع وكنسق فرعي يمكن التأكيد على أهميتها في الحد من الفساد داخل مؤسسات الدولة من خلال التساند الوظيفي مع الأنساق الفرعية الأخرى، وعلى الجانب الآخر فإن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية كأنساق مفتوحة وبحكم وظيفتها في المجتمع يمكنها مساندة ودعم وتطوير دور المؤسسات الرقابية مما يمكنها من الوقاية بدورها بأحسن وجه في تكامل دورها مع الجهات الأخرى في الوقاية من جريمة الفساد في المجتمع كما تلتقي النتائج مع ما أشارت إليه نظرية الدور التي ترى بأن المجتمع هو عبارة عن مجموعة من المراكز الاجتماعية المترابطة والمتضمنة أدواراً اجتماعية يمارسها ويشغلها أفراد هذه المجتمعات وبأن لكل مركز خصائص ومهام حيث أن أداء المؤسسات المختلفة في المجتمع لدورها بصورة سليمة يتحدد بمدى استجابة الأفراد والمؤسسات وتفاعلهم مع دورها وما هو مطلوب منها القيام به. فدور المؤسسات الرقابية في الحد من جرائم الفساد من الأدوار التي تحددت في ضوء المعايير الاجتماعية والثقافية والأمنية في المجتمع، والتي يجب القيام بها لحماية مؤسسات الدولة من جريمة الفساد وللحفاظ على استقرارها، وحسب نظرية الدور فإن طبيعة الدور الأمني للعاملين في المؤسسات العامة تستدعي وعيهم بطبيعة الدور الرقابي الذي تقوم به المؤسسات الرقابية في الحد من جرائم الفساد في المجتمع، وبذلك يتضح أهمية نظرية الدور في توضيح الدور الذي تقوم به المؤسسات الرقابية ومدى تأثيرها في الحد من الفساد في مؤسسات الدولة. وتلتقي النتائج مع العديد من الدراسات السابقة التي تناولت دور أجهزة الرقابة والضبط والرسمية في مكافحة الفساد مثل دراسة (الشوابكة، 2018) التي بينت أهمية دور هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن في منع بعض التجاوزات في مؤسسات الدولة، كما تلتقي النتائج جزئياً مع دراسة (الرحاحلة، 2017) التي أظهرت أن درجة فاعلية وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية العامة كانت متوسطة وتلتقي



هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة (الجويان، 2015) التي أظهرت نتائج هذه الدراسة أن دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد في دولة الكويت جاء متوسطاً، وأن من أهم أدوار الهيئة تتمثل في ضبط جرائم استغلال الصلاحيات الممنوحة للمسؤولين والموظفين.

### التوصيات:

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تفعيل دور المؤسسات الرقابية في الحد من الفساد في الأردن، ويمكن إيجاز هذه التوصيات فيما يلي:

1. تركيز إجراءات المؤسسات الرقابية في الحد من الفساد في الأردن على اتباع الاستراتيجيات الحديثة التي اثبتت فاعليتها في دول العالم المختلفة في الحد من جرائم الفساد الإداري في المؤسسات العامة.
2. التركيز على المشاركة بين المؤسسات الرقابية ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفساد في المؤسسات العامة في الأردن.
3. تركيز سياسات المؤسسات الرقابية في الحد من الفساد في الأردن على نشر مفاهيم النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة، وتوفير الآليات المناسبة لزيادة وعي الموظفين في أجهزة الدولة بخطورة جرائم الفساد الإداري.
4. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية المتعمقة بتدعيم دور المؤسسات الرقابية في الوقاية من الفساد الإداري في الأردن.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- ابن منظور (2015). *لسان العرب (ط2)*. دار صادر للنشر والتوزيع.
- آل الشيخ، خالد بن عبد الله (2007). *الفساد الإداري وأنماطه وأسبابه وسبل مكافحته: نحو نموذج تنظيمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- أمين، وليد ابراهيم محمد (2018). *دراسة تحليلية لدور أجهزة الرقابة العليا في تطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية في مصر*. *المجلة العلمية للدراسات البيئية والتجارية*.
- البديرات، محمد سعيد (2014). *مظاهر الفساد الإداري والمالي وأثره على مستوى أداء المجالس المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية: دراسة ميدانية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- بوادي، حسنين المحمدي (2008). *الفساد الإداري لغة المصالح*. دار المطبوعات الجامعية.
- جبار، عمر أحمد (2019). *ظاهرة الفساد الإداري ودور الهيئات الرقابية في مكافحتها*. المؤسسة الحديثة للكتاب.
- الجويان، مساعد محمد (2015). *دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد واتجاهات الحقوقيين نحوها في الحد من جرائم الفساد الإداري في دولة الكويت*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- الحسن، إحسان محمد (2015). *النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات المعاصرة*. دار وائل للنشر.
- الدغيثر، عبد العزيز بن سعد (2020). *الرقابة الإدارية*. المكتبة العربية الإلكترونية.
- ديوان المحاسبة الأردني (2018). *تقارير غير منشورة حول ملفات الفساد التي تم النظر فيها*، عمان، الأردن.
- راضي، مازن ليلو (2015). *الفساد الإداري في الوظيفة العامة*. مركز الكتاب الأكاديمي.

المرحالة، عماد محمود علي (2017). درجة فاعلية وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية وسبل تحسينها مجلة التربية الأردنية. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

رملي، فياض حمزة (2017). دور الرقابة المالية العامة في تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، دمشق، سوريا.

السعود، راتب (2009). الإدارة التربوية مفاهيم وآفاق. مكتبة طارق للخدمات المكتبية.

الشوابكة، فيصل عبد الحافظ (2018). مكافحة الفساد الإداري التجريبية الأردنية نموذج - دراسة قانونية. مجلة دراسات، 45، 4.

العبد، جورج (2004). العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية من كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. مركز دراسات الوحدة العربية.

علوان، قاسم؛ وأحمد، سهام عادل (2014). الفساد الإداري والمالي - المفهوم - الأسباب - الآثار - وسائل مكافحة. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، 6، (18).

الفتلاوي، ايناس (2017) مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته. مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، جامعة بابل.

القبيلات، سليمان (2005). الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية (ط2). مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الكعبير، محمود خالد (2013). مدى ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لمكافحة الفساد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

مرصد الإصلاح الأردني (2015). التقرير السنوي، <http://www.identity-center.org/ar/publications>

المصراي، عبدالله أحمد (2011) نظريات الفساد الإداري نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي دراسة ميدانية. المكتب العربي الإسكندرية.

المطارنة، غسان فلاح (2013). المدخل إلى تدقيق الحسابات المعاصرة (ط2). دار المسيرة للنشر والتوزيع.

منظمة الشفافية الدولية (2018). دراسة حالة الفساد في الدول النامية. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.Transparency.or>

---

هيئة مكافحة الفساد (2020). *النظام الداخلي للهيئة*. عمان، الأردن.

**المراجع العربية مترجمة:**

- Ibn Manzoor (2015). *Lisan Al Arab (i 2)*. Dar Sader for Publishing and Distribution.
- Al-Sheikh, K. A. (2007). *Administrative corruption, its patterns, causes, and ways to combat it: Towards an organizational model, An Unpublished PhD thesis*. Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
- Amin, W. I. M. (2018). Analytical study of the role of Supreme Audit Institutions in developing internal control systems to reduce financial corruption in government units in Egypt. *The Scientific Journal of Environmental and Business Studies*.
- Al Badirat, M. S. (2014). *Manifestations of administrative and financial corruption and its impact on the level of performance of local councils in the Hashemite Kingdom of Jordan: A field study. Unpublished MA thesis*, Yarmouk University, Irbid, Jordan.
- Bawadi, H. A. (2008). *Administrative corruption is the language of interests*. University Press.
- Jabbar, O. A. (2019). *The phenomenon of administrative corruption and the role of regulatory bodies in combating it*. Modern Book Foundation.
- Al-Jwaiyan, M. M. (2015). *The role of the public authority for combating corruption and Jurists' Attitudes toward It in reducing administrative corruption crimes in the State of Kuwait, Unpublished Master Thesis*, Mutah University, Karak, Jordan.
- Al-Hassan, I. M. (2015). *Advanced social theories an analytical study in contemporary theories*. Wael Publishing House.
- Al-Daghaither, A. S. (2020). *Administrative control*. Arab Electronic Library.
- Jordan State Audit Institution (2018). *Unpublished reports on the corruption files considered*. Amman, Jordan.
- Radi, M. L. (2015). *Administrative corruption in the public office*. Academic Book Center.
- Al-Rahal, E. M. A. (2017). The degree of effectiveness of the control and internal audit units in Jordanian universities and ways to improve them *The Journal of Jordanian Education. The University of Jordan, Amman, Jordan*.



- Ramli, F. H. (2017). The role of public financial oversight in promoting transparency, accountability and combating corruption, the General Council for Islamic Banks and Financial Institutions. *Journal of the International Islamic Economy, Damascus, Syria*.
- Al Saud, R. (2009). *Educational administration: Concepts and prospects*. Tariq Library for Library Services.
- Shawabkeh, F. A. (2018). Combating administrative corruption, the Jordanian experience, model - legal study. *Studies Journal, 45*, 4.
- Slave, G. (2004). *Factors and effects on economic growth and development from the book corruption and good governance in the Arab Countries*. Center for Arab Unity Studies.
- Alwan, Q.; & Ahmed, S. A. (2014). Administrative and financial corruption - the concept - the causes - the effects - and the means of combating. *Journal of Historical and Cultural Studies, University of Tikrit, 6*(18) ،
- Al-Fatlawi, E. (2017). Manifestations of administrative and financial corruption and ways to confront it. *Journal of Integrity and Transparency for Research and Studies, University of Babylon*.
- Kobeilat, S. (2005). *Administrative and financial control over government agencies (2nd ed)*. House of Culture for Publishing and Distribution.
- Al-Kaabeer, M. K. (2013). *Adequacy of the Jordanian Audit Bureau's procedures for combating corruption, unpublished master's thesis*. Middle East University, Amman, Jordan.
- Jordan Reform Monitor (2015). *Annual Report*, <http://www.identity-center.org/ar/publications>.
- Al-Misrati, A. A. (2011). *Theories of administrative corruption towards a theory in the sociology of crime and social deviation: A field study*. Alexandria Arab Office.
- Al-Matarna, G. F. (2013). *Introduction to auditing contemporary accounts (2nd ed.)*. Dar Al-Masiarah for Publishing and Distribution.
- Transparency International (2018). *Study the state of corruption in developing countries*. Available at: <http://www.Transparency.or>
- Anti-Corruption Commission (2020). *The Authority's internal system*. Ammaan Jordan.

---

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Akers, R. L. (2013). *Criminological theories: Introduction and evaluation*. Routledge.
- Biddle, B. J. & Thomas, E. J. (1966). *Role theory: Concepts and research* (No. BF774 B5).
- Lake, H. L. (1997). *Organizational accountability structures in nonprofit organizations: a case study* (Doctoral dissertation, University of Southern California).
- Ionescu, L. (2010). The economics of fraud and corruption risk management. *Geopolitics, History, and International Relations*, 2(2), 256-261.
- Ndumbaro, G. (2013). Evaluation of government efforts to combat corruption in Tanzania. *Journal of Financial Crime*. 15(2), 223 – 233.
- Parsons, T. (1967). *Aparadign for the analysis of social systems and change*. The Free Press.
- Robins, T. (1990). *Corruption: development and Underdevelopment*. Duke University press.
- Vaknin, S. (2003). *Crime and corruption*. Rangelovska.
- Desta, Y. (2019). Manifestations and causes of civil service corruption in developing countries. *Journal of Public Administration and Governance*, 9(3), 23-35.